فوق الطاولة

د. سعد بساطة

اللهم ارزقنا قوت يومنا.. «عـن الأمـن الغـذائي»

تتجه كل الصلوات لرب العالمين لرزق الإنسان بالمأكل (ولم يتم ثمةَ تركيز على الملبس أو المسكن)، فلطالما كان الجوع عبر التاريخ هو أهم سبب للحروب، والاقتتال على الكلأ والماء أساس كل الأطماع!

في الشقيقة مصر، رغيف الخبز يسمى «العيش»، ولعل هذا يعبر بصدق وبلا مواربة عن تقديس حبة القمح، ولا يقل عن ذلك سلوك أحدنا – طفلاً كان أم عجوزاً برفع كسرة الخبز الملقاة في الشارع، وتقبيلها – لكونها من أهم نعم الخالق–. ولعل هذا ما دعا سوداء القلب «كوندليسا رايس» لمقولتها الشهيرة «سورية بلد مكتف غذائياً، بل يصدر القمح.. فكيف السبيل لكسر شوكته؟»..!

كنت فيما سلف مستشاراً لوكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عُمان، ووردني بريد سري ذات يوم بسؤال من أعلى مستوى، عن توصياتي من أجل «أمن غذائي مستدام»، في عالم تتلاطم فيه الأمواج، فكتبت بإسهاب وصراحة توصية – تم الأخذ بها– من أجل إقامة أهراءات (سايلوهات) للقمح، استعداداً لأيام سود (بالرغم من كون عمان بحيادها الدائم بعيدة عن التجاذبات الدولية المستعرة).

الأمن الغذائي حسب معايير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تعريفاً: يتحقق هذا عند ضمان حصول جميع الناس وفي كل الأوقات على القدرة المادية للحصول على كميات كافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم كي يتمكنوا من الحياة حياةً سليمةً، ويجب تحقيق هذا الأمر على ثلاثة مستويات في الوقت نفسه» الفردي والأسري والوطني. ويعتبر الأمن الغذائي ذا أولوية بالنسبة للإنسان لشموله كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتكامل فيما بينها للوصول إلى تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان في الحاضر والمستقبل، وهو هدف رئيس من أهداف التنمية المستدامة الذي تعهدت دول العالم بتحقيقها استكمالاً للأهداف الألفية.

لعل الغذاء أحد أهم احتياجات السكان، والذي يتحقق من خلال تناسق السياسات والبرامج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة.

قامت السعودية (الدولة الصحراوية) بزراعة مناطق كثيرة بالرغم من الجفاف، وضمن المنتجات النباتية جاءت التمور في المرتبة الأولى بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت ١١٨ بالمئة، وبكمية إنتاج محلي بلغت ١,٥٧ مليون طن عام ٢٠٢١، بينما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الطماطم ٧٧ بالمئة، والبصل ٥٢ بالمئة. وأظهرت النشرة أن إجمالي كمية الواردات الزراعية للمملكة بلغ ٢٠,٠٤ مليون طن في عام ٢٠٢١.

حيث شهدت الزراعة هناك تغيراً جذرياً من خلال تحويل المساحات الصحراوية الكبيرة إلى أراض زراعية منتجة باستخدام أحدث التقنيات المتطورة. وفي الوقت الحاضر تركز على الاكتفاء الذاتي وكذلك تصدير القمح والتمور ومنتجات الألبان والبيض والأسماك والدواجن والفواكه والخضراوات والزهور لأنحاء العالم.

وتهدف التوجهات الآن في بلدنا إلى تشجيع استخدام المنتجات الوطنية، وتقليل /إلغاء الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز جهود الدولة في دعم الصناعة الغذائية، وتشجيع المستثمرين ورواد الأعمال على الاستثمار في مشروعات الصناعة الزراعية والغذائية، كل هذا يعزز العمل على زيادة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية ودعم الأمن الغذائي.

سيكون هذا موضوع الندوة الاقتصادية التي ستعقد في ٢١ كانون الأول الجاري تحت شعار (الصناعات الغذائية طريق للنهوض بالزراعة والاقتصاد)، وهمستي أن الحل ليس محلياً بل إقليمي وعربي، فقد أثبتت المراحل الماضية عدم جدوى العمل المنفرد لسد الفجوة الغذائية العربية، وللسيطرة عليها يتطلّب الأمر عملاً عربياً مشتركاً، نظراً للتكامل الذي تتمتع به الأقطار العربية، فبعضها يملك الأرض والمياه، والبعض الثاني يملك رأس المال، والثالث يملك الموارد البشرية، فمن الجوهري ربط العلاقة بين قطاعات الاقتصاد لرفع معدلات نمو الناتج الغذائية كي نتخلّص من تهمة: المنطقة الأكثر عجزاً عن تأمين الغذاء لسكانها.

صناعيو الأغذية يجهزون طلباتهم للملتقى الاقتصادي

المصري: سننقل شكاوى الصناعيين وطلباتهم للحكومة لرسم ملامح المرحلة المقبلة

قلعه جي لـ«الوطن»: تكاليف الإنتاج لدينا تفوق الدول المجاورة بنسبة ٢٠ بالمئة

| رامز محفوظ

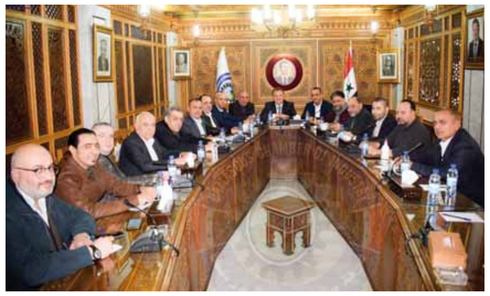

أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أمس خلال الاجتماع الدوري لرؤساء اللجان الفرعية الغذائية الذي عقد في مقر الغرفة بحضور نائب رئيس الغرفة ورئيس القطاع الغذائي طلال قلعه جي وعضو مجلس إدارة الغرفة نائب رئيس القطاع الغذائي وليد حورية، ورؤساء اللجان الفرعية الغذائية أنه تم تخصيص هذا الاجتماع للاستماع لكل القضايا التي تواجه الصناعيين لإيصالها إلى الجهات المعنية في القطاع الحكومي لرسم ملامح المرحلة المقبلة واستكمال الخطوات النوعية التي تقوم بها الحكومة لتحقيق الانسيابية في شتى مجالات الاقتصاد وتسهيل الإجراءات التي من شأنها دعم القطاع الصناعي.

بدوره شدد رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعه جي خلال الاجتماع على ضرورة إعداد مذكرة شاملة تضم جميع المشكلات والمعوقات التي تخص هذا القطاع، حيث دعا كل رؤساء اللجان الفرعية إلى حصر المشكلات التي تخص كل لجنة على حدة ليتم إدراجها ضمن المذكرة مرفقة بالحلول المناسبة لها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين قلعه جي أن رؤساء اللجان الفرعية الغذائية طالبوا خلال الاجتماع بضرورة تعديل المرسوم رقم ٨، كما طالبوا بدعم الصناعات الزراعية الغذائية من خلال إيجاد آلية جديدة وفاعلة للدعم إضافة إلى البحث عن آلية فاعلة لدعم التصدير وفتح آفاق جديدة للتصدير بالنسبة للصناعي وخاصة أن المواد الغذائية التي تصدر تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمواد الأخرى، كما طالبوا بإيجاد حل لمشكلات الفوترة والرسوم الجمركية التي ترتفع.

وأكد رئيس القطاع الغذائي أن صادراتنا من المواد الغذائية تعتبر جيدة، لكن المشكلة التي نعاني منها هي ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تفوق الدول المجاورة بنسبة ٢٠ بالمئة، لذا لابد من إيجاد حل لهذا الأمر وطرح هذا الموضوع خلال ملتقى الحوار الاقتصادي القادم والتشاور مع الوزراء في الملتقى من أجل إيجاد آلية للتخفيف من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي سيسهم في زيادة حجم الصادرات، موضحاً أنه لابد اليوم من دعم الصناعي وتشجيعه على تكثيف العمل وتخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة له.

وبين قلعه جي أن كل رئيس لجنة فرعية غذائية على حدة سيقوم بحصر المشكلات التي يعاني منها والحل المقترح لها من قبله من أجل وضعها بمذكرة بهدف تقديم المذكرات خلال ملتقى الحوار الاقتصادي للوزراء المعنيين، لافتاً إلى أنه سيتم تقديم المذكرات للغرفة من رؤساء اللجان الغذائية الفرعية خلال اجتماع سيعقد معهم يوم الإثنين القادم.

من جهته أشار حورية خلال الاجتماع إلى أهمية هذه المؤتمرات واللقاءات التي تعود بالمنفعة على الصناعي والصناعة الوطنية، مشدداً على أن أبرز القضايا التي يجب طرحها ضمن الملتقى هي التصدير ومشكلات الفوترة والرسوم الجمركية وتعديلات المرسوم التشريعي رقم /٨/ الخاص بحماية المستهلك.

وطالب الحضور خلال الاجتماع بضرورة تشميل كل المعوقات التي تعترض عملهم ليتم طرحها خلال ملتقى الحوار الاقتصادي الذي سيقام بتاريخ ٢١ كانون الأول الجاري تحت عنوان «الصناعات الغذائية طريق النهوض بالزراعة والاقتصاد» بمشاركة وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومصرف سورية المركزي، وذلك بهدف إعادة تحريك عجلة الاقتصاد السورية بطريقة ابتكارية جديدة، وتشجيع المختصين من الصناعيين ورجال الأعمال والأكاديميين والمسؤولين الاقتصاديين على توليد أفكار جديدة.

هذا ويأتي الاجتماع استمراراً لزيادة دعم القطاع الغذائي من خلال الإضاءة على المشكلات والمعوقات وطرح كل الموضوعات التي من شأنها تحقيق الزيادة الإنتاجية والاستقرار لهذا القطاع.

٩ مشاريع طاقة متجددة على قانون الاستثمار ١٨

دياب لـ«الوطن»: ٢٧ بالمئة من مشاريع الاستثمار في قطاع الطاقة

| جلنار العلي

بيّن مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب، أن الهيئة منحت إجازتي استثمار جديدتين بموجب أحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، لمشروعي محطتي توليد للطاقة الكهروضوئية بالمدينة الصناعية في محافظة حمص، باستطاعة ٢٠ ميغاواط مناصفة، وبتكلفة تقديرية تبلغ ١٩٠ مليار ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار دياب إلى أن وجود هذين المشروعين في المدينة الصناعية له الكثير من الميزات منها تقسيط المبالغ التي يدفعها المستثمر، وتسهيل إجراءات تخصيص المقاسم والتراخيص وغير ذلك، لافتاً إلى أن هذين المشروعين سيباشران بالعمل بعد مضي نحو السنة وذلك وفقاً للبرنامج الزمني لهما، مؤكداً أن مشاريع الطاقة عادة كلما انتهت من إنتاج ميغاواط تقوم بوصلها على الشبكة، وذلك للإسراع برفد الشبكة الكهربائية.

وفي السياق، كشف دياب عن مشروعي طاقة متجددة باشرا بمرحلة الإنتاج الجزئي والتوليد هذا العام في محافظة حمص، أحد هذين المشروعين استطاعته ٣ ميغاواط بكلفة تقديرية تبلغ ١٠ مليار ليرة، أما المشروع الثاني فكلفته التقديرية تصل إلى ١٥٠ مليار ليرة.

وفي سياق متصل، أشار دياب إلى أن عدد إجازات الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وصل حتى تاريخه إلى ٩ مشاريع بتكلفة تقديرية تصل إلى ٨٠٠ مليار ليرة، ومن المتوقع أن تؤمن هذه المشاريع ٣٣٢ فرصة عمل، علماً أن نسبة هذه المشاريع تصل إلى ٢٧ بالمئة من إجمالي الاستثمارات التي تصل تكلفتها إلى ٢,٨ تريليون ليرة، لافتاً إلى أن جميع المستثمرين في هذه المشاريع هم محليون، واصفاً التوجه نحو هذا النوع من الاستثمارات بأنه سليم ومبشر.

واعتبر دياب أن هذه المشاريع مهمة جداً على اعتبار أن الطاقة الكهربائية هي أساس التطور ونمو كل القطاعات وتحقيق الاستدامة البيئية، ما يسهم في التقليل من الفجوة الحاصلة في الطاقة الكهربائية، ودعم الاحتياجات السكانية، وخاصة في ظل النقص الحاصل في مجال الطاقة والمحروقات، لذا فإن الهيئة تسعى بشكل دائم لتشجيع الاستثمار بمشاريع الطاقة سواء كانت الشمسية أم الريحية أو بالطرق التقليدية، كما أنها تعطي الأولوية لها بشكل دائم، ولاسيما أن قانون الاستثمار رقم ١٨ أعطى حوافز ضريبية تشمل تخفيضات بنسبة ٥٠ بالمئة من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات، إضافة إلى حوافز جمركية لتشجيع هذه المشاريع، ناهيك عن الحوافز الخاصة التي تقدمها الحكومة من خلال تأمين الأراضي لإقامة هكذا مشاريع، وغير ذلك من تسهيلات أخرى.

مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين يرفع استيعاب مجمع المصارف حتى ٩ مليارات ليرة

جديد التأمين للمصارف: تغطية خيانة الأمانة والجرائم الإلكترونية ونقل الأموال

لا حاجة لوجود معيد تأمين خارجي للحفاظ على القطع الأجنبي

| عبد الهادي شباط

بعد أن وافق مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين على زيادة الطاقة الاستيعابية لمجمع إعادة تأمين المصارف بواقع ١٠٠ بالمئة والترخيص النهائي لتأسيس شركتين واحدة للتأمين والأخرى لإعادة التأمين.

أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد في حديثه مع «الوطن» أنه تم تعزيز الطاقة الاستيعابية لجميع المصارف أو الحدود الاكتتابية لمجمع (إعادة التأمين للمصارف) حيث بدأ عمل المجمع مع بداية عام ٢٠٢١ وأحدثت عدة زيادات للحدود الاكتتابية للمجمع تماشياً ومواكبة للحاجات التأمينية للمصارف والظروف التي يفرضها تضخم القيم والمخاطر المصرفية لذلك تم رفع الطاقة الاستيعابية لأكبر تغطيات تأمينية في وثيقة تأمين المصارف الشاملة التي تتكون من عدد من التغطيات أعلاها تغطية خطر النقدية في الخزنة وتم رفع الحدود الاكتتابية للمجمع من ٤,٥ مليارات ليرة إلى ٩ مليارات ليرة بواقع زيادة ١٠٠ بالمئة وأنه يحق لكل شركة تأمين خاصة الاشتراك بحصة واحدة بينما للمؤسسة العامة للتأمين ٦ حصص بقيمة مليار و٣٨٠٩ مليون ليرة والاتحاد العربي لإعادة التأمين ١٢ حصة وهو ما يوازي مجموع حصص الشركات الخاصة بقيمة ٣,٦ مليارات ليرة.

وتعتبر هذه الحدود الاكتتابية جيدة لمعظم المصارف حالياً وأنه يمكن لأي مصرف يحتاج إلى تغطية إضافية بسيطة من هذا الرقم يمكن من خلال شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين أن تدرس إمكانية تغطية هذا الطلب بالزيادة بطريقة مدروسة وفنية.

كما بين محمد أنه يوجد تعديلات أيضاً على ثلاث تغطيات هي خيانة الأمانة والجرائم الإلكترونية ونقل الأموال وأن هذه التعديلات مناسبة وكافية وتراعي متطلبات القطاع المصرفي من حاجات تأمينية وقدرة سوق التأمين السوري مجتمعاً على تغطية الخطر المصرفي.

ويسجل هذا المجمع نجاحاً ممتازاً منذ بداية تأسيسه وهو دليل على ثقة بين كل مكونات قطاع التأمين الخاص والعام والاتحاد العربي لإعادة التأمين وأن هناك حالة تعاون لحشد كل الطاقات الاستيعابية لسوق التأمين والقدرات المالية والفنية لإعادة التأمين والاستعاضة عن عدم وجود معيد تأمين والحفاظ على القطع الأجنبي داخل البلد وعدم الحاجة لأي معيد تأمين أجنبي لتغطية الأخطار المصرفية حالياً.

كما بين المدير العام أنه فيما يتصل بترخيص الشركتين الجديدتين (شركة تأمين وشركة إعادة التأمين) وهي شركات مساهمة مشتركة سورية إيرانية (شركة السلام لإعادة التأمين برأسمال ٥٠ مليار ليرة وشركة المودة للتأمين برأسمال ٣٢ مليار ليرة)، أنه تم منح الموافقة الأولية على تأسيس هذه الشركات قبل نحو ٣ أشهر من مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين وبعدها تم عقد المزيد من الاجتماعات للمساهمين من الطرفين وتم تقديم الأوراق والثبوتيات المدققة لتأسيس الشركتين وبناء عليه أقر مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين منح الموافقة على الترخيص لهما.

مبيناً أن الترخيص النهائي يصدر عن رئاسة مجلس الوزراء وتم رفع موافقة مجلس هيئة الإشراف على التأمين إلى رئاسة الوزراء لإصدار قرار الترخيص، وأن هناك مصلحة سورية واضحة في تأسيس هاتين الشركتين لجهة ما يمكن أن تقدمه هذه الشركات من قيمة مضافة لجهة الخبرات الإيرانية وأيضاً في مجال إعادة التأمين لجهة الحاجة لطاقات استيعابية أكبر في هذا المجال وتأمين خيارات أكثر لتكون إلى جانب الاتحاد العربي لإعادة التأمين في تلبية حاجة شركات التأمين السورية في مجال إعادة التأمين وخاصة بعد سنوات طويلة من العقوبات التي أسهمت في امتناع معيدي التأمين الأجانب التعامل مع السوق السورية.

كما أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين أنه تم أيضاً في مجلس الإدارة للهيئة نقاش معمق ومستفيض لمختلف شؤون قطاع التأمين والإجراءات التي تعمل عليها الهيئة وخاصة في قطاع التأمين الصحي وضرورة وجود آليات دائمة لضمان استمرار خدمة التأمين الصحي وللتعامل مع تضخم التكاليف الطبية وغيرها لضمان استمرار الخدمة لدى شركات التأمين في القطاعين الخاص والحكومي.

وكانت هيئة الإشراف على التأمين نشرت على موقعها الرسمي أن مجلس إدارة الهيئة عقد اجتماع برئاسة وزير المالية الدكتور كنان ياغي، وأن المجلس وافق على زيادة الطاقة الاستيعابية لمجمع إعادة تأمين المصارف بنسبة ١٠٠ بالمئة، بهدف مواكبة الحاجة المتزايدة للتأمين في القطاع المصرفي وتعزيز دور التعاون المشترك بين مكونات قطاع التأمين في حماية الاقتصاد الوطني.

كما وافق على طلب الترخيص النهائي لتأسيس شركتين سوريتين بمشاركة سورية وإيرانية، وهما شركة المودة الدولية للتأمين برأسمال ٣٢ مليار ليرة سورية وشركة السلام الدولية لإعادة التأمين ٥٠ مليار ليرة سورية، ومن المقرر عرض ملف الترخيص على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي بشأنه وأن الاجتماع تضمن مناقشة الطرق الكفيلة بتطوير سوق التأمين وتعزيز مكوناته القوية وضبط النفقات وتحسين الخدمات التأمينية في مختلف الفروع.

كيف تراجع إنتاج سهل الغاب؟

خبير زراعي لـ«الوطن»: إلزام أفراد العائلة بدفع مبلغ كضمان لاستثمار أراضي الموروثين أو عرضها عبر المزاد

| حسن عبودي

يشكل سهل الغاب في محافظة حماة واحداً من أهم السلل الغذائية في البلاد كما هو معروف من الجميع وتحديداً المختصين، وحسب الأرقام الصادرة عن وزارة الزراعة فإن المساحة المزروعة سنوياً في الغاب من القمح نحو ٥٠ ألف هكتار والنباتات الطبية والعطرية بمساحة ٣٥٠٠ هكتار والبطاطا الربيعية بمساحة ١٢٠٠ هكتار والخضر الشتوية والصيفية بمساحة ثلاثة آلاف هكتار والبقوليات الغذائية بمساحة ٢٨٠٠ هكتار إضافة إلى زراعة نحو ١٣٠٠ هكتار نبغ و١١٠٠ هكتار محاصيل علفية و٢٥٠٠ هكتار محاصيل زيتية.

ووفقاً لما قاله الباحث والخبير الزراعي الدكتور بسام السيد لـ«الوطن» فإن الإنتاج في هذه المنطقة بدأ بالتراجع في السنوات الأخيرة بنسب وأرقام متباينة فمثلاً: بلغت المساحات المزروعة من القمح في العام ٢٠٠٨ نحو ٥٠ ألف هكتار نتج عنها نحو ١٧٢ ألف طن، على حين في العام ٢٠١٨ أنتجت المساحة ذاتها نحو ١٠٦ آلاف طن من القمح. أما القطن العضوي، فقد بلغت المساحة المزروعة منه ٦ آلاف هكتار نتج عنها ٢٠ ألف طن في العام ٢٠٠٨، على حين في العام ٢٠١٨ كانت المساحة المزروعة من القطن ٢٢٧ ألف هكتار نتج عنها ٢٨٣ طناً، وذكر السيد هنا بأهمية القطن السوري الاقتصادية والإستراتيجية إذ تم استخدامه في كأس العالم لتصنيع ملابس المنتخبات المشاركة، لكونه من أجود الأقطان وأكثرها ملاءمة للصناعات النسيجية متسائلاً: لم يتم إهمال هذه الناحية؟

أما فيما يخص الشوندر السكري فقال السيد: إن إنتاج الغاب من الشوندر كان يساوي ٢٥ بالمئة من إنتاج البلاد مجتمعة، إذ بلغت المساحات المزروعة في العام ٢٠٠٨ من الشوندر ٦٧٠٠ هكتار على حين بلغ الإنتاج منه ٢٩١ ألف طن، وفي العام ٢٠١٨ كانت المساحة ١١٧ هكتاراً بإنتاج قدره ٤٩٥١ طناً. هذا التراجع في الإنتاجية وفق السيد يعود لعدة أسباب لا بد من معالجتها وفي مقدمتها أحد القرارات الذي أثر سلبياً في الحالة النفسية للمزارعين في المنطقة والذي يلزم أفراد العائلة بدفع مبلغ نقدي كضمان لاستثمار أراضي الموروثين أو الغائبين وعرضها عبر المزاد وللتوضيح أكثر قال السيد: إذا كان أبو الأسرة متوفاً وله عدة أولاد سافروا جميعهم وبقي شخص واحد فهو مضطر أولاً لتقديم الثبوتيات أنه الموجود وأنه صاحب حق في استثمار الأرض، ومن ثم يتم طرح الأرض «حصة الإخوة» في المزاد العلني للاستثمار، وتتم المزايدة عليها من قبل المزارعين وقد لا يرسو المزاد على الشخص صاحب الحق من الإخوة، وتذهب الأرض لغيره كي يستثمرها، الأمر الذي ترك عاملاً نفسياً سلبياً لدى العديد من المزارعين ودفعهم للابتعاد عن الأرض، واصفاً الأمر بأنه غير منطقي، داعياً هنا لإعفاء الأقارب من الدرجة الأولى من هذا الأمر، وتطبيقه على أقارب الدرجة الثانية أو الثالثة بتخفيضات معينة حسب درجة القرابة.

واستغرب السيد من تكرار هذه العملية في كل عام، وتحميل المزارعين عناء جمع الأوراق والتواقيع، مع العلم أن هذه الأوراق تقدم سنوياً في المحافظة! عدا التأخر في تسليم ثمن المحاصيل للمزارعين، والنسبة البسيطة من التعويضات التي يتم منحها للمزارع من صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، داعياً إلى رفع النسب التي قد لا تتجاوز الـ١٠ بالمئة من قيمة المحصول الحقيقية.

كما أوضح السيد أن عدم توافر حوامل الطاقة بالكمية الكافية للعمل، وقلة الأسمدة التي يحتاجها النبات كلها أثرت في إنتاجية الأرض، ناهيك عن أن المزارع لم يغير فكرته باستعمال الأسمدة المعدنية والتوجه نحو الأسمدة المذابة، فإن كل ذلك أدى لارتفاع تكاليف الإنتاج وبالأخص القمح، ما دفع المزارعين للتوجه نحو زراعات بسيطة هامشية مثل: الكمون، الجلبانة، اليانسون، حبة البركة وغيرها.

كذلك فإن من غير المنطقي أن تعاني منطقة خصبة، كانت بالأساس مسطحاً مائياً كبيراً قبل أن تتحول إلى أراض زراعية لنقص في مياه الري، إذ قال السيد منذ عام ٢٠٢١ كنا نطالب بإصلاح عنفات ضخ المياه في سد «القلعة A1»، ليعود ويساهم في تأمين مياه الري للمزروعات، عدا وجود زهرة النيل التي تستهلك كمية من مياه نهر العاصي، والتي تم توظيف مبالغ مالية كبيرة نوعاً ما وآليات ومعدات وغيرها للتخلص منها، على حين بالإمكان التخلص منها وتحويلها لمشروع إستراتيجي يخدم الحكومة عبر تحويلها إلى سماد فيرمي كومبوست، وبالتالي إعادة تدويرها بكلفة أقل.

وفي الختام ذكر السيد أن مساحة الغاب تبلغ نحو ٨٠ ألف هكتار يزرع منها نحو النصف بالقمح والباقي بمحاصيل صيفية متنوعة وخضر، وفول الصويا، والذرة الصفراء التي يمكن زراعتها بكميات كبيرة واستخدامها كأعلاف كي تكون حلاً لمشاكل توافر الأعلاف، لكن هنا لا بد من توفير المجففات، وتقديم التعويضات في حال الخسارة لكونه محصولاً يتأثر بعوامل الطقس.